

The Impact of Financing Problems on the Performance of Small and Medium-Sized Enterprises in Libya

Adel Abdulsalam Al-Mujahid ^{1*}, Omran Abdullah Abu Al-Qasim Nahib ²
^{1,2} Higher Institute of Science and Technology, Mizdah, Mizdah, Libya

تأثير المشاكل التمويلية على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

عادل عبدالسلام المجاهد ^{1*}، عمران عبدالله أبو القاسم نحب ²
^{2,1} المعهد العالي للعلوم والتقنية مزدة، مزدة، ليبيا

*Corresponding author: adelmojahed@gmail.com

Received: July 28, 2026

Accepted: September 25, 2026

Published: October 12, 2026



Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study aims to examine the impact of financing problems on the financial performance of small and medium-sized enterprises (SMEs) in Libya and to identify the major financing challenges they face, with the objective of developing recommendations and solutions that may improve their access to finance and support sustainable performance. The study adopted a descriptive-analytical approach. A total of 450 questionnaires were distributed to a group of small and medium-sized enterprises in Libya. Following the examination and screening of the returned questionnaires, 403 were deemed suitable for statistical analysis, while 47 were excluded. Data were collected using a three-point Likert scale, and the analysis employed the arithmetic mean, standard deviation, and measures of reliability and validity. The findings indicate that interest rate problems represented the highest-rated dimension of financing problems, with a mean score of 1.6112, whereas self-financing problems recorded the lowest mean score of 1.2239. The overall mean score for the financial performance of SMEs was 2.7109, with liquidity and profitability recording mean scores of 2.7146 and 2.6832, respectively. The findings also indicate that difficulties in collecting receivables, weaknesses in inventory management, and limited access to banking facilities affect the liquidity and financial flexibility of SMEs. The study recommends focusing on reducing operating costs, improving credit risk and inventory management, increasing the flexibility of banking policies, supporting loan guarantee institutions, and promoting Islamic financing alternatives.

Keywords: Financing Problems; Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs); Financial Performance; Liquidity; Profitability; Libya.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر المشاكل التمويلية على الأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، والتعرف على أبرز المشكلات التمويلية التي تواجهها، بما يساهم في الوصول إلى توصيات وحلول تساعد على تحسين فرص تمويلها واستدامة أدائها. ولتحقيق أهداف البحث، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة في (450) استبانة وزعت على مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وبعد فحص الاستبانات والتدقيق فيها تم اعتماد (403) استبانات واستبعاد (47) استبانة لعدم ملاءمتها للتحليل الإحصائي. واستخدمت الدراسة مقياس ليكرت الثلاثي لجمع البيانات، كما تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الصدق والثبات في تحليل البيانات. وأظهرت النتائج أن مشاكل أسعار الفائدة تمثل أعلى أبعاد المشاكل التمويلية بمتوسط حسابي بلغ (1.6112)، في حين سجلت مشاكل التمويل الذاتي أدنى متوسط حسابي بلغ (1.2239). كما بلغ المتوسط الحسابي العام للأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (2.7109)، حيث سجل مؤشر السيولة متوسطاً حسابياً بلغ (2.7146)، بينما بلغ متوسط مؤشر الربحية (2.6832). وأظهرت النتائج كذلك أن صعوبات تحصيل حسابات القبض وضعف إدارة المخزون والتسهيلات المصرفية تؤثر في السيولة والمرونة المالية للمشروعات. ويوصي البحث بالتركيز على خفض تكاليف التشغيل، وتحسين إدارة المخاطر الائتمانية والمخزون، وزيادة مرونة السياسات المصرفية، ودعم مؤسسات ضمان القروض، وتشجيع بدائل التمويل الإسلامي.

المقدمة

تعددت مصادر تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة في الدول المتقدمة اقتصادياً، حيث اشتملت على الاسهم والسندات والاستثمار المالي في الاسواق المالية، كما تضمنت الاقتراض من المصارف سواء كان اقتراضاً تقليدياً أو بأحد صيغ التمويل الاسلامي، ولكن بسبب ضعف الاسواق المالية في الدول النامية مما جعل تمويلها الخارجي يقتصر ويعتمد على الائتمان، خصوصاً اذا لم يحقق المشروع الارباح الكافية، فتضع هذه المصارف الشروط التي تحمي حقوقها، مما يلزم اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التقيد بها لكي لا تتعرض هذه المشروعات الى عده مخاطر منها التصفية والافلاس ونتيجة لعدم تواجد الاسواق المالية الفعالة في هذه الدول حد من خيارات التمويل عن طريق الاسهم والسندات وباقي الاوراق المالية التي يتم تداولها في هذه الاسواق مما حد من نمو هذه المشروعات، كما ان عدم رغبة ملاك هذه المشروعات وغالباً ما يكون من نفس العائلة أو تربطهم علاقات صداقه في مشاركة مساهمين غيرهم لانهم سيتشاركون في الادارة والارباح، مما يغلق الباب امام هذا النوع من التمويل.

تعد المشاريع الصغرى والمتوسطة محط اهتمام اكثر الدول لأنها تسهم في تقوية اقتصادها الوطني اذا ما تم الاهتمام بها ودعمها، لأنها تعتمد على الكفاءات المحلية التي يجب تطويرها لحل عدة مشاكل تواجهها مثل توفير فرص العمل والحد من معدلات البطالة، ودعم الناتج المحلي.

مشكله البحث

تتمثل صياغه مشكلة البحث في السؤال التالي: ما تأثير المشاكل التمويلية على اداء المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وينشق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما مدى تأثير المشاكل التمويلية على الاداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
- 2- ما مدى تأثير ابعاد الاداء المالي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

اهداف البحث:

- 1- قياس أثر مشاكل المشروعات الصغرى والمتوسطة التمويلية على ادائها المالي.
- 2- توضيح أثر خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة على ادائها
- 3- الوصول الى عده توصيات تساهم في وضع بعض الحلول والخطط لنجاح تمويل هذه المشاريع.

اهمية البحث:

سيتناول هذا البحث احد المفاهيم المعاصرة في مجالات التمويل والتمثلة في اظهار المشاكل التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة والوصول الى نتائج وتقديم توصيات وحلول لمتخذي القرارات الاقتصادية.

فروض البحث:

- 1- تخفيض تكاليف التشغيل من خلال استراتيجيات مبتكرة يسهم في تعزيز مؤشرات الربحية لهذا المشروع.
- 2- تسهيل الاجراءات المصرفية وزيادة الاهتمام بمؤسسات الضمان المالي يساعد في زياده مرونة المشاريع وتمويلها لراس المال العامل.
- 3- تصوير ادارة الحسابات والقبض والمخزون وتؤدي الى توفير السيولة النقدية للمشاريع الصغرى والمتوسطة في.

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لم يتم الاتفاق على تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول لاختلاف معاييرها التي تتبناها مثل تحديد نفس المؤشر لقياس الحجم وعدد العاملين وقد برزت عده تعاريف لها: منها تعريف التنمية الاقتصادية الامريكية (C.E.D) الذي بينها (سويكر 2022) في دراسته حيث عرفها بأنها المشروعات التي يجب ان تتصل بخاصيتين على الاقل من الخصائص التالية

1. مدير المشروع هو مالكه.
2. راس المال يكون صغير نسبياً لنوع النشاط.

3. حجم المشروع يكون صغير نسبياً لنوع نشاط المشروع.

4. يعمل هذا المشروع في بيئة محلية.

وعرفها البنك الدولي: وفق لعدد العاملين بها حيث عرف المشاريع التي يكون العاملين بها بين 10_15 عامل على انها مشاريع صغيرة والمشاريع التي يكون العاملين منها ما بين 50_100 مشاريع متوسطة (عبد الهادي مسعود 2022).

تعريفها في القانون الاقليمي في اليابان على اساس انشطتها ومجالاتها بالاتي:

1. في مجالات الانشاءات: يكون راس مال 100 مليون ين ولا يزيد عدد العمال عن 300 عامل،

بينما المشروعات الصغيرة لا يزيد عدد عمالها عن 20 عامل.

2. في مجال تجارة الجملة: بالنسبة للمشروعات المتوسطة لا يتعدى راس مالها 30 مليون ين ولا

يزيد عدد عمالها عن 100 عامل ولا يتعدى 50 عامل بالنسبة للمشروعات الصغيرة.

3. في مجال الخدمات: لا يتعدى راس مالها 10 ملايين ولا يزيد عدد عمالها عن 50 عامل، والصغرى

50 عامل (معتوق وهارون 2021).

وعرفها مجلس التعاون الخليجي بانها" المشاريع التي يتعدى العاملين بها 60 عامل، ويزيد راس مالها عن

مليون دولار والمتوسطة لا يفوق راس مالها 5 ملايين دولار (الملي 2015).

المبحث الثاني:

اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تزداد اهمية هذه المشروعات في قدرتها على الحد من مشكلة البطالة لأنها تؤخر عدد من فرص العمل وكذلك توفيرها لمواد خام يمكن الاستفادة منها في العمليات الانتاجية مما يعكس ايجابا على النمو والاقتصادي، ويمكن وضع هادئ الاهمية في مجموعه من النقاط اهمها (البرغثي، 2014).

1. في زيادة الايرادات للدول من خلال الضرائب وتأمين العمل وغيرها من الايرادات.

2. تعد هذه المشروعات احد الوسائل الاساسية في توفير فرص العمل مما يسهم في مواجهه مشاكل البطالة.

3. تطرح هذه المشروعات التكنولوجيا الحديثة بأقل تكلفة وفعاليتها تضارب المشاريع الكبرى.

4. سهوله اقامتها في العديد من المناطق مما يساهم في تحقيق التنمية المكانية.

ولهذه المشروعات دورا فعالاً في زيادة مهارات العاملين بها وتخريج مجموعة من الخريجين الجدد

باستمرار حيث يتم الاهتمام بهم لانهم في الغالب يكونوا من نفس الاسر او الجيران، او تربطهم علاقات

اسرية لانها يمكن اقامتها وانشائها في المناطق النامية والريفية لان الكبيرة غالباً لا تكون ذات جدوى

واقتصادية عند اقامتها في هذه المناطق.

المبحث الثالث:

المشكلات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تواجه هذه المشاريع عدة مشاكل تختلف من دولة لأخرى، ومن مجال لآخر ولكن هناك بعض المعوقات

التي تواجه اغلب هذه المشاريع حسب دراسة (رحومه والنايض، 2016). اهمها:

1. معوقات التمويل: حيث تعتمد هذه المشاريع في الغالب على تمويلها ذاتياً لان اكثرها مشروعات فردية

مما يصعب طرحها للاسهم او تعاملها مع سوق الاوراق المالية، تعتبر هذه المشاكل من اهم المعوقات

التي تواجه هذه المشاريع حيث انشاء المشروع الجديد يواجه صعوبة الاقتراض من البنوك لعدم توافر

الضمانات الكافية لان البنوك تفضل التعامل مع المؤسسات الكبيرة التي تقل فيها نسبه المخاطرة وتكون

الارباح فيها أكثر.

2. المشكلات التسويقية: تختلف باختلاف طبيعة النشاط التي تقوم به هذه المشاريع لانها تتعامل بشكل

مباشر مع المستهلكين الذين يفضلون بطبيعتهم للمنتج المستورد والذي يكون من شركات معروفة وتفتقر

المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى الخبرة في تعاملها مع السوق الخارجي، وعدم امتلاكها وسائل

تكنولوجيا متطورة مما يؤثر سلباً على قيامها بعلاقات قوية مع شركات كبيرة بالداخل والخارج (قنديل

2019).

3. المعوقات الفنية: في الغالب تعتمد هذه المشاريع على قدرات ملاكها الذين يفتقرون للمهارات الادارية والتسويقية نتيجة للخلل في تدريب العمالة وتوفر المهارات منها لافتقار اصحاب القرار للمهارات المحاسبية والادارية والالمام بالجوانب القانونية (رشوان ومهران 2022).

4. المعوقات التنظيمية والقانونية احيانا يكون هناك تعقيدات في التسجيل والترخيص لانشاء هذه المشروعات وكذلك اللوائح والقوانين المنظمة لعملها لانها تنسم بالبيروقراطية وارتفاع تكلفتها وكثره لوائحها التنظيمية (قنديل 2019).

5. معوقات الادارية: يعتمد نجاح اي مشروع على ادارته ناجحة تستند الى خبره عملية وعلميه في التخطيط واتخاذ القرارات في الوقت المناسب مما يجعل رواد الاعمال امام فرصة لتحقيق الكثير من الفوائد له وللدولة مثل تحسين الوضع المالي وتوفير فرص العمل، ولكن الافتقار لهذه المهارات يعتبر عقبة تواجه هذه المشروعات.

6. المعوقات والمعلوماتية: لأنجاح اي مشروع يجب الحصول على كم من المعلومات سواء كانت تتعلق بالسكان او باحتياجات السوق مما يضع امامها تحديات في اعداد دراسة الجدول الاقتصادية لهذه المشاريع.

المبحث الأول: المشاكل التمويلية

مفهوم التمويل

يعد لتمويل من اهم التحديات التي تواجهها معظم المؤسسات الاقتصادية لانها الاساس التي يتم من خلاله توفير المستلزمات الانتاجية، وكل ما تعددت وسائل التمويل زادت فرص القيام بمشاريع مهمه وكذلك فرص التوسع والابدال، ويجب ان يلائم تمويل هذه المؤسسات اهدافها والظروف المحيطة وامكانيات ومهارات العاملين بها (معاوي، 2016).

وقد وضع الرواد عدة تعريف للتمويل منها " توفير الاموال اللازمة لانشاء المشروعات الاستثمارية او تكوين رؤوس الاموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الانتاجية لإنتاج السلع والخدمات" (طوني وآخرون، 2008).

وتم تعريفه البحث عن طرق مناسبة للحصول على اموال وخيارات وتقييم هذه الطرق والحصول على المزيج الافضل بينها بما يتلائم مع كمية ونوعية والتزامات المنشأة (الزغبي، 2000).
أما (توفيق، 2011) عرفها بانها الحصول على الاموال من مصادرها المختلفة ويمثل جانب من اهتمامات وظيفة الادارة المالية في منظمات الاعمال.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في صنع القرار التمويلي (حنفي، 2002)

يتأثر القرار التمويلي بعدة عوامل اهمها:

1. الملائمة: وهي ملائمة الاموال لطبيعة العمليات التي وضعت من اجلها ويتحقق هذا العامل من

تمويل العمليات التي تمولها هذه الاموال، من ملكية لمادية وممتازة او القروض بكافة انواعها.

2. الدخل: ويمثل ما تحققه المؤسسات من عوائد نتيجة لاستخدامها لمواردها المتاحة، وعندما تتجه

هذه المؤسسات الى خيار الاقتراض يجب تقارن دفعاتها النقدية داخل المتوقعة مع معدلات الفوائد

التي سوف تدفعها نتيجة للاقتراض.

3. الخطر: هناك عدة مخاطر قد تواجه المؤسسات منها زيادة التزاماتها المالية والمنافسين الذين

يتملكون قوة اقتصادية اكبر وكذلك تسديد القروض والفوائد خلال فترة معينة.

4. المرونة: وهي القدرة على التكيف والتغير في المستقبل لاختيار مصادر التمويل التي تلائم

احتياجات وظروف المؤسسة.

5. الإدارة والسيطرة: يكون الحق الاكبر فيها للملاك ويأتي بعدهم حمله الاسهم، ولكي لا يزيد التداخل

في الإدارة قد تلجا بعض المؤسسات الى الاقتراض لكي تتخذ الإدارة قراراتها دون تدخل

المقرضين.

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في قرار منح التمويل المصرفي (البرغثي، 2014)

1. السياسات النقدية: وهي الاجراءات التي تحدد من قبل المصارف المركزية كأسعار الفائدة والاحتياطات الالزامية ويكون للمصرف المركزي الحق في زيادة الائتمان وتقليله حسب رؤيته واوضاع الدولة الاقتصادية.
2. موارد المصرف المالية: يعتمد منح المصارف التجارية للقروض والائتمان على عدة عوامل مثل حقوق الملكية وودائعها الجارية والزمينية والقروض من المؤسسات الاخرى سواء كانت خاصة او حكومية.
3. الظروف الاقتصادية: تعد احد اهم عوامل التي يتأثر بها منح الائتمانات المصرفية كالتضخم، ولرواج، والكساد، والظروف الاقتصادي الاخرى، فأحيانا تسعى المصارف الى زياده الائتمانات وفي بعض ظروف اخرى تقيد منحها وتحد منها.
4. الطلب على القروض: لا يعتمد منح المصارف للقروض على توافرها لدى المصرف ولكن يعتمد حتى على الطلب المقدم من العملاء بضمانات يراها المصرف انها تحمي حقوقه وتحافظ على موارده وتحقق له الارباح.

الجانب العملي

اعتمدت الدراسة الميدانية في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لطبيعتها التي تضمنت المشاكل والاهداف لهذه الدراسة، كما تم الاعتماد على عدة اساليب احصائية منها معامل الثبات لتحديد ثبات أداة البحث الميداني وكذلك الوسط الحسابي لمعرفة متوسط مستوى اجابات افراد العينة محل الدراسة على الابعاد الخاصة لمتغيرات البحث، وكذلك الانحراف المعياري الذي يقيس مدى تشتت البيانات الخاصة باستجابات العينة عن وسطها الحسابي.

عينة الدراسة: تم اختيار عين عشوائية بلغت 450 استبانة من مجموعة من المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وبعد فحصها والتدقيق فيها تم الاعتماد على عدد 403 منها واستبعاد 47 لعدم مناسبتها للتحليل الاحصائي وتم الاعتماد على مقياس ليكرث الثلاثي بين الدرجات واحد الى ثلاثة كما هو مبين في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرث الثلاثي

الأستجابة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق
الدرجة	1	2	3

المصدر: اعداد الباحثين.

وتم ترتيب الابعاد حسب الاهمية اعتمادا على اكبر قيمة في المتوسط الحسابي واذا تساوى المتوسط تساوى المتوسط الحسابي بين بعدين يتم اختيار الاقل قيمة في الانحراف المعياري ليصبح الاكبر قيمة في المتوسط الحسابي.

جدول رقم (2) ترتيب الابعاد حسب الاهمية

المتوسط	درجة الموافقة
1.66 : 1	منخفضة
2.33 : 1.67	متوسطة
3 : 2.34	مرتفعة

المصدر: اعداد الباحثين على نتائج التحليل الاحصائي.

وتم احتساب بعض المؤشرات الاحصائية مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذلك معامل الصدق والثبات المتعلق بابعاد المشاكل التمويلية كما هو موضح في الجدول رقم (3)

جدول (3) نتائج الاحصاء الوصفي ومعدل الصدق والثبات حول ابعاد مشاكل التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (3) نتائج الاحصاء الوصفي ومعدل الصدق والثبات

المتغير	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الثبات	معامل الصدق
المشاكل التمويلية	مشاكل تحصيل حسابات القبض	1.3263	0.32835	0.678	0.823
	مشاكل إدارة المخزون السلعي	1.2308	0.39086	0.946	0.973
	مشاكل أسعار الفائدة	1.6112	0.47370	0.922	0.960
	مشاكل التمويل الذاتي	1.2239	0.34501	0.863	0.929
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		1.3409	0.29614		

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على نتيجة التحليل الاحصائي.

ونلاحظ من الجدول رقم (3) الآتي:

بلغ المتوسط الحسابي للمشاكل التمويلية (1.3409)، والانحراف المعياري (0.29614)؛ مما يعبر عن وجود تجانس بين إجابات أفراد العينة، ويدل على الاتفاق في إجابات مفردات الاستبانة. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (1.6112) كأعلى قيمة، والتي ارتبطت بمشاكل أسعار الفائدة؛ مما يدل على أنها تزيد من الأعباء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكانت القيمة الأدنى (1.2239) من نصيب البعد الخاص بمشاكل التمويل الذاتي، والتي تعكس بدورها أهمية هذا التمويل في خفض التكاليف التشغيلية وتقليل مخاطر المشروعات الصغرى والمتوسطة. ويتضح من الجدول كذلك أن قيمة معامل الثبات لأبعاد المشاكل التمويلية تراوحت بين (0.678) كحد أدنى، وتعلقت بمشاكل تحصيل حسابات القبض، و (0.946) كحد أعلى، وارتبطت بمشاكل إدارة المخزون، بينما تراوحت معاملات الصدق بين (0.823) كحد أدنى و (0.973) كحد أقصى.

وقد تم احتساب بعض مؤشرات الإحصاء الوصفي، بالإضافة إلى معاملي الصدق والثبات، لأبعاد المتغير التابع (أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة)؛ وهما مؤشرا السيولة والربحية، وفقاً لما يوضحه الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج ابعاد الاداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المتغير	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الثبات	معامل الصدق
إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة	مؤشر السيولة	2.7146	0.39888	0.837	0.915
	مؤشر الربحية	2.6832	0.43703	0.904	0.951
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		2.71091	0.39923		

المصدر: اعداد الباحثين على نتائج التحليل الاحصائي.

تبين من الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي العام للأداء المالي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في دولة ليبيا قد بلغ (2.7109)، وبانحراف معياري بلغ (0.39923)؛ مما يدل على وجود درجة من التجانس بين إجابات المستقصى منهم، الأمر الذي يعكس جودة مؤشرات الأداء للمشاريع الصغرى والمتوسطة في

ليبيا. وقد سجل المتوسط الحسابي الأعلى قيمة (2.7146) لمؤشر السيولة؛ مما يدل على المرونة في إدارة العمليات، والقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، بما يضمن الأمان المالي. أما مؤشر الربحية، فقد بلغ متوسطه الحسابي (2.6832)، والذي يعكس الكفاءة التشغيلية، والقدرة التنافسية، وقوة العوائد للملاك والمستثمرين، ومع ذلك، لا يعدّ هذا دليلاً دائماً على الاستدامة؛ إذ قد يعود ذلك إلى ارتفاع مؤقت. وفيما يتعلق بمعاملتي الصدق والثبات، فقد بلغ معامل الثبات (0.837) لمؤشر السيولة كحد أدنى، و (0.904) لمؤشر الربحية كحد أقصى، في حين تراوحت معاملات الصدق الخاصة بهما بين (0.915) و (0.951).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. تزيد الفائدة المركبة من عبء التزامات المشاريع، مما يساهم في محدودية الطلب على الاقتراض، في حين تقل تكلفة التشغيل من خلال التمويل الذاتي للمشاريع.
2. تساهم مرونة إدارة العمليات في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، مما يدعم أمانها المالي.
3. كلما زادت المشاكل المتعلقة بتحصيل حسابات القبض تناقصت السيولة النقدية.
4. يتسبب الضعف في إدارة المخزون في نقص السيولة بسبب تجميد الأموال؛ لأنه يعتبر رأس مال غير متاح، مما يتسبب في خلل في السيولة المتاحة.
5. عدم توفر التسهيلات المصرفية يؤدي إلى ضعف مرونة المشروعات، مما يجعلها غير قادرة على تمويل رأس مالها العامل، مما يؤدي إلى مشاكل واختناقات مالية.

ثانياً: التوصيات

1. الاعتماد على الاستراتيجيات التي تركز على تخفيض تكلفة التشغيل؛ مثل تحسين إدارة سلاسل التوريد، وإدخال تقنيات جديدة تنمي الإنتاج، وتقديم الخدمات التي تعطي قيمة مضافة أكبر.
2. التركيز على تحسين كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية من خلال وضع سياسات بيع بالأجل أكثر صرامة، وتقديم حوافز لتسريع السداد.
3. دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة بدورات تدريبية تختص بتقنيات إدارة المخزون المتطورة؛ من خلال أساليب الوقت المناسب والاعتماد على برمجيات دقة التنبؤ بالطلب.
4. إصلاح سياسات المصارف لتكون أكثر مرونة، والاهتمام بمؤسسات ضمان القروض لتحتمل بعض المخاطر، وتشجيع التمويل الإسلامي لاعتماده على بدائل إضافية.

المراجع

- [1] البرغثي، ونيس. (2014). معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية [رسالة ماجستير، جامعة بنغازي].
- [2] توفيق، محب فضله. (2011). الهندسة المالية: الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمارات. دار الفكر الجامعي.
- [3] حنفي، عبد الغفار. (2022). الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات. دار الجامعة الحديثة.
- [4] رحومة، عبد السلام، والنايض، أحمد. (2016). المشاكل التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على قروض مصرف التنمية ليبيا. مجلة الاقتصاد والتجارة، 236، 261-.
- [5] رشوان، سارة، ومهران، حسني أبو زيد. (2022). دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات في الدول النامية. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية.
- [6] الزغبى، هيثم محمد. (2000). الإدارة والتحليل المالي. دار الفكر الجامعي.
- [7] سويكر، محمد. (2022). دور التمويل الإسلامي في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: إطار مقترح لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
- [8] طوني، رابع، وخسّاني، رقية. (2008). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دار إيتراك.
- [9] عبد الهادي، العزبي، ومسعود، حالة. (2022). دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الدراسات الاقتصادية.

- [10] قنديل، حلمي. (2019). تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، (29)، 42، 96-.
- [11] معاوي، فاطمة. (2016). دور القرارات التمويلية في تحديد إنتاجية المؤسسات: دراسة ميدانية لمؤسسات مطاحن عمر بن عمر [رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر].
- [12] معتوق، هارون. (2021). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: الواقع والتحديات. في أعمال المؤتمر العلمي المصاحب لملتقى ليبيا الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- [13] الملي، قمر. (2015). المعوقات التمويلية للمشروعات الصغرى والمتوسطة في سوريا [رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق].

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.